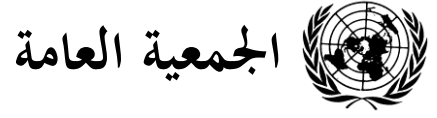


Distr.: General  
10 February 2020  
Arabic  
Original: English



مجلس حقوق الإنسان  
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل  
الدورة السادسة والثلاثون  
15-4 أيار/مايو 2020

تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة 5 من مرفق قرار مجلس حقوق  
الإنسان 21/16\*

جزر مارشال

\* استُنسخت هذه الوثيقة كما وردت. وليس فيها ما يعبر عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.20-01920(A)



\* 2 0 0 1 9 2 0 \*

## المحتويات

الصفحة	
3	مقدمة .....
3	أولاً - المنهجية وعملية التشاور .....
	ثانياً - التطورات التي حدثت منذ الاستعراض السابق، ومعلومات أساسية عن الدولة موضوع الاستعراض، وإطار تعزيز وحماية حقوق الإنسان، بما في ذلك التدابير الدستورية والتشريعية والسياساتية والفقهية؛ والهياكل الأساسية لحقوق الإنسان مثل المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان؛ ونطاق الالتزامات الدولية المحددة في "أساس الاستعراض" الوارد في القرار 1/5 .....
4	ألف - القوانين والتشريعات الوطنية .....
4	باء - التدابير والسياسات الوطنية .....
5	جيم - السلطات الرسمية والمنظمات الحكومية المعنية بحقوق الإنسان .....
	ثالثاً - تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على أرض الواقع: تنفيذ الالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان المحددة في "أساس الاستعراض"، والتشريعات الوطنية، والالتزامات الطوعية، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والوعي العام بحقوق الإنسان، والتعاون مع آليات حقوق الإنسان .....
5	رابعاً - الإجراءات المتخذة بشأن التوصيات المنبثقة عن الجولة الثانية للاستعراض الدوري الشامل .....
6	خامساً - الإنجازات وأفضل الممارسات والتحديات والقيود .....
23	سادساً - الأولويات والالتزامات الوطنية الرئيسية التي اضطلعت بها الدولة المعنية والتي تنوي الاضطلاع بها من أجل التغلب على تلك التحديات والقيود وتحسين حالة حقوق الإنسان في البلد .....
24	سابعاً - توقعات الدولة المعنية فيما يتصل ببناء القدرات وطلبات الدعم التقني إن وجدت والدعم الذي تلقته ..
24	ثامناً - الالتزامات الطوعية .....
25	خاتمة .....

## مقدمة

- 1- ما زالت حكومة جمهورية جزر مارشال تكفل أن حقوق الإنسان تمثل أولوية وطنية. ويتجلى ذلك في الدستور والتشريعات والسياسات الوطنية التي اعتُمدت خلال الفترة 2015-2019. ويتضح ذلك أيضاً من خلال سن تشريعات تركز القيم الأساسية لاتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وهي قانون حماية حقوق الطفل لعام 2015؛ وقانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لعام 2015؛ وقانون لجنة حقوق الإنسان لعام 2015؛ وقانون هيئة الخدمة الشبابية لعام 2016؛ وقانون تسجيل الولادات والوفيات والزواج (المُعَدَّل) لعام 2016؛ وقانون الضمان الاجتماعي (المُعَدَّل) لعام 2017؛ وقانون تكافؤ فرص العمل لعام 2017؛ وقانون حظر الاتجار بالأشخاص لعام 2017؛ وقانون التبني (المُعَدَّل) لعام 2018؛ وقانون منع العنف العائلي والحماية منه لعام 2018؛ وقانون الحد الأدنى للأجور (المُعَدَّل) لعام 2018؛ وقانون كبار السن لعام 2018؛ وقانون المساواة بين الجنسين لعام 2019.
- 2- وصدقت جمهورية جزر مارشال مؤخراً، تمشياً مع التزاماتها الدولية، على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ وعلى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ وعلى اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛ وعلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري؛ وعلى بروتوكولين اختياريين لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية، وبشأن إجراء تقديم البلاغات؛ وعلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة المنشئ لإجراء الشكاوى الفردية.
- 3- وفي عام 2019، انتُخبت حكومة جمهورية جزر مارشال لعضوية مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. وتولت هذا المنصب رسمياً في كانون الثاني/يناير 2020.
- 4- ولا يزال تغير المناخ والفاشيات الصحية يشكلان أكبر تهديد للجمهورية جزر مارشال. وتعمل حكومة جمهورية جزر مارشال مع الشركاء في التنمية والجهات المانحة، بما في ذلك المنظمات الوطنية والإقليمية والدولية، لمكافحة الآثار المستمرة لتغير المناخ.

## أولاً- المنهجية وعملية التشاور

- 5- تتألف اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان من كبار المسؤولين في حكومة جمهورية جزر مارشال ومنظمات المجتمع المدني.
- 6- وتضمنت منهجية التقرير الوطني التعاون مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان التي اجتمعت في تشرين الثاني/نوفمبر 2019 لمناقشة استراتيجيات كتابة التقارير. ولدى اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان مصفوفة عمل لحقوق الإنسان وضعها الفريق الإقليمي المعني بالتحقيق في مجال حقوق الإنسان التابع لأمانة جماعة المحيط الهادئ تتضمن التوصيات المنبثقة عن الجولة الثانية من تقارير الاستعراض الدوري الشامل التي حدّثها بانتظام مكتب حقوق الإنسان لحكومة جمهورية جزر مارشال الذي يقع مقره بوزارة الثقافة والشؤون الداخلية. وعقدت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني الأعضاء، حلقة عمل لمناقشة مختلف الإنجازات التي تحققت وملء مصفوفة حقوق الإنسان القائمة. وانتهت حلقة عمل ثانية من إعداد هيكل التقرير الوطني ومضمونه. ثم أُحيل التقرير الوطني إلى أعضاء

اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لاستعراضه وإبداء تعليقات إضافية عليه قبل وضعه في صيغته النهائية. وأقر مجلس الوزراء التقرير الوطني رسمياً في عام 2020 قبل تقديمه إلى الأمم المتحدة.

**ثانياً- التطورات التي حدثت منذ الاستعراض السابق، ومعلومات أساسية عن الدولة موضوع الاستعراض، وإطار تعزيز وحماية حقوق الإنسان، بما في ذلك التدابير الدستورية والتشريعية والسياساتية والفقهية؛ والهياكل الأساسية لحقوق الإنسان مثل المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان؛ ونطاق الالتزامات الدولية المحددة في "أساس الاستعراض" الوارد في القرار 1/5**

### ألف- القوانين والتشريعات الوطنية

7- تشمل التطورات التشريعية الرئيسية التي حدثت منذ تقرير الاستعراض الدوري الشامل الأخير ما يلي: (أ) قانون حماية حقوق الطفل لعام 2015؛ (ب) قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لعام 2015؛ (ج) قانون لجنة حقوق الإنسان لعام 2015؛ (د) قانون هيئة الخدمة الشبابية لعام 2016؛ (هـ) قانون تسجيل الولادات والوفيات والزواج (المُعَدَّل) لعام 2016؛ (و) قانون الضمان الاجتماعي (المُعَدَّل) لعام 2017؛ (ز) قانون تكافؤ فرص العمل لعام 2017؛ (ح) قانون حظر الاتجار بالأشخاص لعام 2017؛ (ط) قانون التبني (المُعَدَّل) لعام 2018؛ (ي) قانون منع العنف العائلي والحماية منه (المُعَدَّل) لعام 2018؛ (ك) قانون الحد الأدنى للأجور (المُعَدَّل) لعام 2018؛ (ل) قانون كبار السن لعام 2018؛ (م) قانون المساواة بين الجنسين لعام 2019.

### باء- التدابير والسياسات الوطنية

8- يشمل وضع السياسات الرئيسية ما يلي: خطة التنمية الاستراتيجية الوطنية للفترة 2015-2017؛ وخطة العمل بشأن السياسة الوطنية للتنمية الشاملة للإعاقة للفترة 2014-2018؛ وخطة عمل جمهورية جزر مارشال المشتركة الوطنية للتكيف مع تغير المناخ وإدارة المخاطر الكوارث للفترة 2013-2018؛ وجدول أعمال عام 2020: إطار للتقدم (جدول أعمال عام 2020)؛ والسياسة الوطنية لتعميم مراعاة المنظور الجنساني لعام 2015؛ والسياسة/الاستراتيجية الوطنية للصحة الإنجابية للفترة 2014-2016؛ واستراتيجية جمهورية جزر مارشال لمنع حمل المراهقات للفترة 2014-2016؛ والسياسة الوطنية للطاقة وخطة العمل المتعلقة بالطاقة لعام 2016؛ وخطة عمل جمهورية جزر مارشال المشتركة الوطنية للتكيف مع تغير المناخ وإدارة مخاطر الكوارث؛ وموجزات جزر مارشال الاقتصادية للسنوات المالية 2015-2019؛ واستراتيجية المناخ 2050 "إنارة الطريق" (2018)؛ وخارطة طريق جزر مارشال للطاقة (2018).

9- وفي عام 2018، شرعت حكومة جمهورية جزر مارشال في عملية استعراض الخطة الاستراتيجية الوطنية للفترة 2017-2019 بهدف وضع استراتيجية مدتها عشر سنوات لضمان التوجيه الطويل الأجل لأنشطة الحكومة. وستجري مشاورات نهائية في شباط/فبراير 2020 بشأن مشروع الخطة الاستراتيجية الوطنية للفترة 2020-2030. وتهدف حكومة جمهورية جزر مارشال إلى إقرار الخطة الاستراتيجية الوطنية للفترة 2020-2030 بحلول آذار/مارس 2020، وتعتمد عقد اجتماع للشركاء في التنمية الدوليين في صيف عام 2020 لتقديم الخطة الاستراتيجية الوطنية.

## جيم- السلطات الرسمية والمنظمات الحكومية المعنية بحقوق الإنسان

10- تواصل الإدارات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني التالية الإسهام في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها على الصعيد الوطني: (أ) مكتب كبير الأمناء؛ (ب) وزارة الشؤون الخارجية والتجارة؛ (ج) وزارة الثقافة والشؤون الداخلية؛ (د) وزارة الصحة والخدمات الإنسانية؛ (هـ) وزارة التعليم والرياضة والتدريب؛ (و) مكتب النائب العام؛ (ز) مكتب المحامين العامين؛ (ح) مكتب تخطيط السياسات الاقتصادية والإحصاء؛ (ط) منظمة من الشباب إلى الشباب في مجال الصحة؛ (ي) منظمة نساء متحدات معاً في جزر مارشال؛ (ك) مجلس جزر مارشال للمنظمات غير الحكومية.

## ثالثاً- تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على أرض الواقع: تنفيذ الالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان المحددة في أساس "الاستعراض"، والتشريعات الوطنية، والالتزامات الطوعية، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والوعي العام بحقوق الإنسان، والتعاون مع آليات حقوق الإنسان

11- طلبت حكومة جمهورية جزر مارشال، في تشرين الثاني/نوفمبر 2016، المساعدة التقنية من الفريق الإقليمي المعني بالتنقيف في مجال حقوق الإنسان التابع لأمانة جماعة المحيط الهادئ ومنتدى آسيا والمحيط الهادئ للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لإجراء دراسة استطلاعية عن جدوى إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان. وأجريت الدراسة الاستطلاعية في آذار/مارس 2017. وقُدمت نتائج الدراسة إلى حكومة جمهورية جزر مارشال في أيلول/سبتمبر 2017. وقُدمت التوصيات التالية إلى حكومة جمهورية جزر مارشال لكي تنظر في ما يلي: (أ) أن تُنشأ مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان تكون بمثابة مكتب دستوري له مركز مكافئ لمركز مكتب المراجع العام؛ (ب) أن يُطلب إلى المؤتمر الدستوري النظر في إنشاء مكتب أمين المظالم تسند إليه ولاية في مجال الحوكمة الرشيدة وحقوق الإنسان؛ (ج) أن يُدرج في مكتب أمين المظالم (إذا أنشئ) هيكل يتألف من كبير أمناء المظالم وأمين مظالم أو نائب أمين المظالم تسند إليهما مسؤولية محددة في مجال حقوق الإنسان - ويعملان بدوام كامل؛ (د) أن تُسن تشريعات تمنح المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ولاية واسعة النطاق من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان لكل شخص في جمهورية جزر مارشال؛ (هـ) تعزيز كرامة ومساواة وأمن كل فرد في جمهورية جزر مارشال، بمن في ذلك النساء؛ والأطفال؛ والأشخاص ذوو الإعاقة؛ وأيضاً المواطنون والمقيمون، سواء بصفة دائمة أو مؤقتة.

12- ولم تنشئ حكومة جمهورية جزر مارشال بعد أية آلية وطنية لحقوق الإنسان تكون متوافقة مع مبادئ باريس. وينص قانون اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لعام 2015 على إنشاء لجنة مشتركة بين المكونات الحكومية، تشارك فيها منظمات المجتمع المدني، تُخوّل لها سلطات واسعة تكفل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها على الصعيد الوطني.

## رابعاً- الإجراءات المتخذة بشأن التوصيات المنبثقة عن الجولة الثانية للاستعراض الدوري الشامل

قبول القواعد الدولية - (التوصيات 1-75 و 2-75 و 3-75 و 4-75 و 6-75 و 7-75 و 8-75 و 9-75 و 10-75 و 11-75 و 12-75 و 13-75 و 14-75 و 15-75 و 16-75 و 17-75 و 18-75 و 19-75 و 20-75 و 21-75 و 22-75 و 23-75 و 24-75 و 25-75 و 26-75 و 27-75 و 28-75 و 29-75 و 30-75 و 31-75 و 32-75 و 33-75 و 34-75 و 35-75 و 36-75)

13- انضمت جمهورية جزر مارشال إلى اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في 17 آذار/مارس 2015. وفي 12 آذار/مارس 2018، انضمت جمهورية جزر مارشال إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وفي 11 نيسان/أبريل 2019، انضمت جمهورية جزر مارشال إلى الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. ويقوم حالياً الفريق العامل التابع للجنة الوطنية لحقوق الإنسان، بدعم تقني وإداري من وزارة الثقافة والشؤون الداخلية، بتجميع التقارير الأولية للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وستقدم تلك التقارير الأولية في عام 2020.

14- وفي 29 كانون الثاني/يناير 2019، انضمت جمهورية جزر مارشال إلى البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية. وفي 5 آذار/مارس 2019، انضمت جمهورية جزر مارشال إلى إجراءات الشكاوى الفردية المتعلقة بالبروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلقة بإجراء تقديم البلاغات. وستبدأ اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، في عام 2020، في استقطاب الدعم للبروتوكولات الاختيارية وإذكاء الوعي بها في الوزارات والإدارات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني.

15- وانضمت حكومة جمهورية جزر مارشال، حتى الآن، إلى 11 صكاً أساسياً من صكوك حقوق الإنسان والبروتوكولات الاختيارية، وسجلت أحد أعلى معدلات المشاركة في منطقة المحيط الهادئ. وتعمل وزارة الخارجية والتجارة حالياً على وضع خطط لنظر مجلس الوزراء والبرلمان في التصديق على: (أ) المادة 22 من اتفاقية مناهضة التعذيب - الشكاوى الفردية؛ (ب) البروتوكولين الاختياريين الأول والثاني الملحقين بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ (ج) البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ (د) البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛ (هـ) قبول إجراء الشكاوى الفردية للجنة القضاء على التمييز العنصري بموجب المادة 14.

16- مواصلة التعاون مع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، بما يشمل مواصلة توجيه الدعوات الدائمة إلى المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، ومواصلة الاستجابة للبلاتغات ومتابعة التوصيات (بمن فيهم المقرر الخاص المعني بالآثار المترتبة في مجال حقوق الإنسان على إدارة المواد والنفايات الخطرة والتخلص منها بطريقة سليمة بيئياً). الاعتماد على الدعوة الدائمة الحالية الموجهة إلى

المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان لدعوة المكلفين بالولايات التالية: حقوق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الإصحاح، والحق في التعليم، ومسألة التزامات حقوق الإنسان المتصلة بالتمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة، والعنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه.

### التعاون مع هيئات المعاهدات - (التوصية 64-75).

17- في عام 2016، قدمت حكومة جزر مارشال تقريرها الدوري الجامع لتقاريرها الأول والثاني والثالث عن تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والتقارير الجامع للتقاريرين الدوريين الثالث والرابع عن تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل. وفي عام 2019، قدمت حكومة جزر مارشال تقريرها الأولي عن اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وتلقت حكومة جزر مارشال توصيات من لجنتي اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل، وستواصل العمل من أجل تنفيذ التوصيات بتوجيه ومشورة ودعم من اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات الوطنية والإقليمية والدولية الرئيسية. وستعمل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان مع المكاتب المكلفة بالشؤون الجنسانية وحقوق الطفل في وزارة الثقافة والشؤون الداخلية ومع أصحاب المصلحة الآخرين المتابعة تنفيذ التوصيات تنفيذاً فعالاً وفي أوانه.

### التعاون مع الآليات والمؤسسات الدولية الأخرى (التوصيات 61-75 و 63-75 و 66-75)

18- تواصل حكومة جزر مارشال تعاونها مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومع مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. وفي إطار السعي إلى إقامة علاقة بناءة وهادفة مع وكالات الأمم المتحدة والآليات والمؤسسات الدولية، تنوه وتعترف جمهورية جزر مارشال بالمساعدة التي يقدمها البلدان الأعضاء والشركاء والجهات المانحة، بما في ذلك المنظمات الوطنية والإقليمية والدولية، في إطار عملها كعضو في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة (2020-2021).

19- وما زالت وزارة الثقافة والشؤون الداخلية، بوصفها أمانة للجنة الوطنية لحقوق الإنسان، ومقر شعبة التنمية المجتمعية، تعمل مع شركائها الوطنيين والإقليميين والدوليين لقيادة تنفيذ المعاهدات في البلد. وهناك عدد قليل من المبادرات الجارية بالفعل: تعمل مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان شريكاً في بناء القدرات وتتبع التقارير؛ وتقدم اليونيسيف حالياً مساعدة تقنية بشأن حماية الطفل ومبادرات النماء في مرحلة الطفولة المبكرة؛ ويواصل الفريق الإقليمي المعني بالتنقيف في مجال حقوق الإنسان التابع لأمانة جماعة المحيط الهادئ العمل لمساعدة جمهورية جزر مارشال في تقديم التقارير بموجب المعاهدات وتنمية القدرات في شعبة التنمية المجتمعية.

20- وعينت اليونيسيف، بالشراكة مع المنظمة الدولية للمتطوعين الأستراليين ووزارة الثقافة والشؤون الداخلية، أخصائياً في مجال حماية الطفل في مايورو مكرساً للعمل على إنشاء آليات لحماية الطفل لصالح حكومة جمهورية جزر مارشال. وتقدم اليونيسيف المساعدة إلى حكومة جمهورية جزر مارشال بشأن وضع استعراض شامل المدى امتثال التشريعات لاتفاقية حقوق الطفل، مع التركيز بوجه خاص على النماء في مرحلة الطفولة المبكرة.

21- وعملت وزارة الثقافة والشؤون الداخلية في شراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة على تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وأدت المساعدة المقدمة من هيئة الأمم المتحدة

للمرأة أيضاً إلى وضع واستكمال الاستعراض الوطني لمنهاج عمل بيجين وإنهاء التقارير الموحدة لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وأتاحت شراكة مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وضع *وسن قانون المساواة بين الجنسين لعام 2019*.

22- وتواصل حكومة جمهورية جزر مارشال العمل مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان من أجل: (أ) كفالة المساواة والحوار الفعال مع الجهات الفاعلة الرئيسية لمعالجة حالات حقوق الإنسان المعقدة والصعبة؛ (ب) تحسين آلية الاستعراض الدوري الشامل من أجل تحديد القضايا الفريدة ومعالجتها على نحو أفضل؛ (ج) تعزيز صندوق التبرعات الاستئماني لتقديم المساعدة التقنية من أجل دعم مشاركة أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية في أعمال مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة وغير ذلك من السبل الكفيلة بدعم أصوات أكثر الفئات ضعفاً والدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي ليس لها تمثيل دبلوماسي في جنيف.

23- وستواصل حكومة جمهورية جزر مارشال التفاعل والمشاركة والمساهمة على نحو بنّاء في المداولات الدولية في المحافل الدولية لحقوق الإنسان، بما يشمل المشاركة في تقديم مشاريع قرارات مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة والجمعية العامة بشأن القضايا الرئيسية مثل: (أ) المدافعين عن حقوق الإنسان؛ (ب) حيز المجتمع المدني؛ (ج) الأعمال الانتقامية التي تطال المدافعين عن حقوق الإنسان؛ (د) تجديد ولاية المقرر الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان في المجلس؛ (هـ) تعزيز عضوية المجلس ومعاييرها؛ (و) تطبيق معايير موضوعية قائمة على الحقوق في معالجة الحالات المثيرة للقلق؛ (ز) المشاركة البناءة في المجلس عموماً، بما في ذلك مع الهيئات الفرعية والمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة.

24- وفي عام 2019، التزمت حكومة جمهورية جزر مارشال بالاعتماد على الدعوة الدائمة الحالية الموجهة إلى المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان من أجل دعوة المكلفين بالولايات التالية: حق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي، والحق في التعليم، ومسألة التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالتمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة، والعنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه.

### الإطار الدستوري والتشريعي - (التوصيات 37-75 و 38-75 و 43-75)

25- يعترف دستور جمهورية جزر مارشال بحق جميع الأشخاص في المساواة بموجب القانون ويحظر التمييز على أسس متعددة، ومن بينها المسائل الجنسانية. وفي عام 2017، اقترح إجراء تعديلات على الدستور باعتماد تدابير خاصة مؤقتة في شكل حصص انتخابية للنساء في البرلمان وإدراج الميل الجنسي والإعاقة ضمن الأسباب التي يجب عدم التمييز على أساسها. بيد أن كلا الاقتراحين رُفض مع الأسف خلال المؤتمر الدستوري لعام 2017.

26- وترحب حكومة جمهورية جزر مارشال بأي توصيات بإدراج المسائل الجنسانية والإعاقة في الدستور كسببين لعدم التمييز. وسيكون على جمهورية جزر مارشال أن تعقد مؤتمراً دستورياً وتنظم استفتاءً آخرين، غير أن التشريع الحالي يعالج هذه المسألة.

27- ويُعقد في جمهورية جزر مارشال مؤتمر دستوري للنظر في التعديلات الدستورية المقترحة التي أقرتها الهيئة التشريعية. ولا يمكن للمؤتمر اقتراح تعديلات جديدة بل مناقشة التعديلات التي وافق عليها البرلمان فقط. ومن المتوقع عقد المؤتمر الدستوري كل عشر سنوات.



28- ومن بين المقترحات التي قُبلت في المؤتمر الدستوري لعام 2017، سيُعرض مقترح أمين المظالم في استفتاء يُنظَّم في حزيران/يونيه 2020. ويلزم قبول ثلثي (2/3) الأصوات المقترعة بصورة صحيحة من أجل اعتماده.

### المؤسسة والسياسات - (التوصيات 44-75 و 45-75 و 46-75 و 47-75 و 48-75 و 49-75 و 50-75 و 51-75 و 60-75)

29- أصدر برلمان جمهورية جزر مارشال قانون لجنة حقوق الإنسان في عام 2015. ويحدد القانون دور اللجنة ومهامها وعضويتها وسلطاتها وإدارتها. واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان مكلفة بموجب القانون بإنشاء آلية للشكاوى من أجل الانتصاف في حالات انتهاكات حقوق الإنسان ولأغراض أخرى ذات صلة. وهي مكلفة بتنسيق وتنظيم وتيسير تقديم التقارير بموجب المعاهدات إلى حكومة جمهورية جزر مارشال. وتتألف اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان من 17 عضواً مكلفاً من المستويات العليا في الحكومة ومنظمات المجتمع المدني وغيرها من المناصب التي يراها رئيس اللجنة (كبير أمناء حكومة جمهورية جزر مارشال) مناسبة.

30- وينص قانون لجنة حقوق الإنسان لعام 2015 أيضاً على إنشاء فريق عامل يتألف من موظفين حكوميين تقنيين من حكومة جمهورية جزر مارشال وممثلين عن منظمات المجتمع المدني. والفريق العامل مكلف بما يلي: (أ) تنفيذ قرارات اللجنة؛ (ب) وضع خطط استراتيجية لإنفاذ القواعد والمعايير المصدق عليها في مجال حقوق الإنسان؛ (ج) إعداد تقارير الاستعراض الدوري الشامل وغيرها من تقارير هيئات المعاهدات الوطنية؛ (د) تقديم توصيات بشأن التصديق على المعاهدات، بما في ذلك البروتوكولات الاختيارية؛ (هـ) البحث عن أفضل الممارسات لإنفاذ قواعد ومعايير حقوق الإنسان؛ (و) أداء المهام الأخرى التي تسندها إليه اللجنة.

31- وينص قانون لجنة حقوق الإنسان لعام 2015 على تعيين لجان فرعية محددة معنية بالشكاوى لمعالجة الشكاوى ذات الصلة بشواغل محددة مرتبطة بحقوق الإنسان في البلد. وأحالت اللجنة الحالية التي تتألف من العديد من وكالات الإنفاذ عدداً من المسائل إلى الأعضاء المعنيين. فعلى سبيل المثال، أحيلت شكاوى مقدمة من ممرضات المستشفى إلى وزير الصحة (وهو عضو في اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان) ذات صلة بتلك الشواغل. وعلى الرغم من أن آليات الشكاوى لم تُنشأ رسمياً، تُحال الشكاوى إلى الوكالات ذات الصلة حسب الحاجة.

32- والتزمت حكومة جمهورية جزر مارشال في عام 2019 بتعزيز لجنة حقوق الإنسان القائمة، بما في ذلك متابعة التعديلات التشريعية أو إجراء الاستفتاء لضمان الامتثال لمبادئ باريس، والحصول على التصنيف في "المركز ألف" الذي وضعه التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وستكفل الإصلاحات، على وجه الخصوص، هيكلية اللجنة أو المؤسسات ذات الصلة لتوفير الاستقلال الكامل، مع ضمان المشاركة الاستشارية المناسبة والحديثة من مصادر المعرفة في الحكومة.

### الإطار السياسي والحوكمة الرشيدة (التوصيتان 52-75 و 53-75)

33- ما زالت لدى مختلف الوزارات والإدارات الحكومية ترتيبات إنمائية محددة مع الحكومات المحلية في الجزر المرجانية الجزرية الخارجية. وتتمثل الأهداف الأساسية للترتيبات الإنمائية في الصحة والتعليم والمياه والإصحاح وتغير المناخ والمساعدة النووية.

34- وأُتيح لكبار موظفي الخدمة العامة التسجيل للتدريب على الحوكمة الرشيدة لدى شركة إيرغونونسيس المحدودة المسؤولة من خلال لجنة الخدمة العامة. وعقد مكتب النائب العام أيضاً جلسة إحاطة لأعضاء البرلمان بشأن "الحوكمة الرشيدة" في كانون الثاني/يناير 2020، كجزء من عملية التلقين التي أعقبت الانتخابات الوطنية لجمهورية جزر مارشال لعام 2019.

### التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان (التوصية 58-75)

35- شارك موظفون من إدارات مختلفة في حكومة جمهورية جزر مارشال في دورات تدريبية تهدف إلى تعزيز حقوق الإنسان واحترامها وحمايتها وإعمالها، مثل: (أ) الحق في الجودة في مجال التدريب على خدمات الصحة العقلية؛ (ب) التدريب على تحليل قضايا الجنسين؛ (ج) المرأة في التمكين الاقتصادي؛ (د) حلقة عمل في مجال حقوق الإنسان ووضع المناهج للفريق الإقليمي المعني بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان التابع لأمانة جماعة المحيط الهادئ؛ (هـ) التدريب في مجال العنف ضد الأطفال (منظمة الصحة العالمية)؛ (و) مدربو الإسعافات الأولية النفسية؛ (ز) تصدي مقدمي الرعاية الصحية للعنف الجنساني (صندوق الأمم المتحدة للسكان)؛ (ح) مشاركة صندوق التبرعات الاستثماري لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

36- ويُدرج نظام المدارس العامة التابع لوزارة التعليم، بالشراكة مع الفريق الإقليمي المعني بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان التابع لأمانة جماعة المحيط الهادئ وشُعب برنامج الجودة والتقييم التربوي منهج التربية على المواطنة الاجتماعية في المناهج الدراسية للصفوف من 9 إلى 12. ويشمل ذلك المنهج حقوق الإنسان ومسؤولياته، والمساواة بين الجنسين، وإنهاء العنف ضد المرأة. وهو جزء من برنامج شراكة المحيط الهادئ لإنهاء العنف ضد النساء والفتيات.

### عدم التمييز - (التوصيات 42-75 و 54-75 و 93-75)

37- تواصل حكومة جمهورية جزر مارشال دعم الحقوق المكرسة في الدستور. وتقرّ اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بالحاجة إلى النظر في المسائل المتعلقة بالميل الجنسي والهوية الجنسية وإجراء المزيد من البحوث بشأنها قبل الشروع في مشاورات وطنية مع الحكومة والهيئات القانونية ذات الصلة بشأن هذه المواضيع التي تتسم بالحساسية الثقافية.

38- وينص قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لعام 2015 على تساوي الأشخاص ذوي الإعاقة مع الآخرين أمام القانون ويقرّ بذلك. وتعترف المادة 1107 من قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بالأشخاص ذوي الإعاقة أمام القانون ويتمتعهم بالأهلية على قدم المساواة مع الآخرين في جميع جوانب الحياة.

39- وجاء في المادة 1119 من قانون حماية الأشخاص ذوي الإعاقة أن للأشخاص ذوي الإعاقة، بمن فيهم النساء ذوات الإعاقة، الحق في العمل وفي كسب العيش على قدم المساواة مع الآخرين. ويشمل ذلك الحق في: (أ) العمل في السوق الحر؛ (ب) العمل في أي مهنة وعلى أي مستوى في القطاعين العام والخاص؛ (ج) الحماية من السخرة والاستغلال؛ (د) العمل في ظروف عادلة ومواتية، مع المساواة في الأجر عن العمل ذي القيمة المتساوية، وفي بيئة عمل آمنة وصحية، مع الحماية من التحرش.

40- وعلاوة على ذلك، تحظر المادة (3) 1119 من القانون ممارسة التمييز ضد أي شخص على أساس الإعاقة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، ولا سيما في عمليات التوظيف مثل الإعلان،

وإجراء المقابلات، ومعايير الاختيار، وشروط التوظيف؛ وشروط العمل مثل الأجر وساعات العمل والإجازة والاستحقاقات الأخرى؛ وإسناد العمل؛ وفرص الترقية أو النقل أو التدريب أو أية استحقاقات أخرى مرتبطة بالتشغيل؛ وفرص اكتساب الخبرة العملية، والتلمذة، والتدريب المهني؛ والعضوية في أية منظمات مهنية أو تجارية أو المشاركة فيها؛ والقرارات المتعلقة بالفصل أو بخفض الرتبة أو بتقليص عدد العمال.

41- وتنص المادة (4) 1119 من قانون حماية الأشخاص ذوي الإعاقة على أن يُجري أصحاب العمل أي تعديل في مكان العمل قد يكون مطلوباً بصورة معقولة لاستيعاب توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة وتيسير أدائهم الفعال في العمل.

42- وينص القانون على أن رفض صاحب العمل إجراء التعديل المطلوب في مكان العمل يشكل تمييزاً غير مشروع على أساس الإعاقة. ولا تشكل حصص التوظيف، أو غيرها من التدابير الخاصة المتخذة لتحقيق مساواة الأشخاص ذوي الإعاقة في مجال التوظيف أو التعجيل بها، تمييزاً غير مشروع ضد أشخاص آخرين. وقامت جمهورية جزر مارشال بإعداد تعديلات عديدة للكثير من تشريعات حكومة جزر مارشال التي لا تتماشى مع معايير اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وينتظر مشروع القانون المذكور عرضه على البرلمان الجديد.

43- واعتمدت حكومة جمهورية جزر مارشال أيضاً قانون تكافؤ فرص العمل لعام 2017 وقانون المساواة بين الجنسين لعام 2019 اللذين يتضمنان أحكاماً متعلقة بعدم التمييز. ويكفل قانون تكافؤ فرص العمل لعام 2017 معاملة جميع الموظفين على قدم المساواة فيما يخص استحقاقاتهم.

## حظر التعذيب والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (التوصيات 75-85 و 75-86 و 75-87)

44- في آذار/مارس 2018، انضمت حكومة جمهورية جزر مارشال إلى اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وتنص المادة (3) 6 من الدستور على أنه لا يجوز تعريض أي شخص للتعذيب أو المعاملة اللاإنسانية والمهينة، أو للعقوبة القاسية والخارجة عن المعتاد، أو للغرامات أو الحرمان المبالغ فيهما.

45- ويتناول قانون حماية حقوق الطفل لعام 2015 إساءة معاملة الأطفال وإهمالهم. ويعرّف القانون الاعتداء على الأطفال أو إهمالهم بأنه "أفعال أو مهمة يقوم بها أي شخص وتؤدي إلى تعريض الطفل أو صحته الجسدية أو النفسية أو رفاهه للضرر، أو لخطر التعرض للضرر يكون محققاً ويمكن التنبؤ به على نحو معقول".

46- ويحظر قانون نظام المدارس الحكومية لعام 2013 العقوبة الجسدية في نظام المدارس الحكومية صراحة. ويبدو أن المادة 331 توسع نطاق الحظر ليشمل المدارس غير الحكومية: "لا يجوز إنشاء مدرسة غير حكومية إلا وفقاً لهذا الفصل...". وتعرّف المدارس غير الحكومية بأنها مدارس مدعومة دينياً أو مجتمعيّاً وبأنها أية مدارس تفرض رسوماً على الدراسة أو الحضور (المادة 302). وينص قانون حماية حقوق الطفل لعام 2015 في المادة (2) 9 (بشأن الحق في التعليم) على "حظر العقوبة الجسدية". وعلاوة على ذلك، تحظر سياسة حماية الطفل لنظام المدارس العامة استخدام العقوبة الجسدية على "جميع المدرسين والموظفين النظاميين والمتطوعين".

47- غير أن الحظر الوارد في القوانين المذكورة يقوضه القانون الجنائي لعام 2011، الذي يسمح باستخدام القوة، حتى من أجل الحفاظ على الانضباط، وينص في المادة 3-08(2) على ما يلي:

”يكون استخدام القوة ضد شخص آخر أو تجاهه مبرراً إذا: ... (2) كان الفاعل مُدرساً أو شخصاً يُعهد إليه برعاية قاصر أو الإشراف عليه لغرض خاص، و(أ) أن تكون القوة معقولة وأن يعتقد الفاعل أن القوة المستخدمة ضرورية لتحقيق ذلك الغرض الخاص، بما في ذلك الحفاظ على الانضباط المعقول في مدرسة أو في صف أو في مجموعة أخرى، وأن يتسق استخدام تلك القوة مع رفاه القاصر؛ (ب) ألا تكون درجة القوة، إذا استخدمها والد القاصر أو الوصي عليه، غير مبررة بموجب الفقرة الفرعية (1)(ب) من هذه المادة.“ وعلى الرغم من أن بعض القوة مسموح به ”لغرض حماية أو تعزيز رفاه القاصر“ يجب أن تكون القوة المستخدمة ”معقولة ولا تروم تعريض ذلك القاصر لخطر محقق“. وتعتم حكومة جمهورية جزر مارشال إجراء استعراض للقانون الجنائي لعام 2011 في ضوء قوانين أخرى.

48- والعقوبة الجسدية غير مشروعة كإجراء تاديب في المؤسسات التأديبية. وتنص المادة 40 من قانون حماية حقوق الطفل لعام 2015 على أن ”يُتجزأ الأطفال المقيدة حريتهم أو المحرومون منها مع تجنب الإضرار بكرامتهم وبطريقة تتناسب مع سنهم. ويجب على المسؤولين عن رعاية الأطفال المحتجزين وحراستهم حمايتهم من العنف الجسدي والنفسي والجنسي، واحترام ما لهم من حقوق الإنسان، وضمان المعاملة اللائقة والإنسانية والعادلة“ و”... أن يستثنى فرض الانضباط في أماكن الاحتجاز التعذيب والمعاملة القاسية والمهينة. ويحظر إخضاع الطفل المحتجز لعقوبة إضافية. ولا يسمح باستخدام التقييد أو القوة إلا عندما يشكل الطفل خطراً وشيكاً يهدد بإلحاق الأذى بنفسه أو بالآخرين، لكنه لا يستخدم كعقاب أبداً“.

49- والعقوبة الجسدية غير مشروعة كعقوبة عن الجريمة. ولا يوجد في القانون الجنائي لعام 2011 أي حكم ينص على العقوبة الجسدية التي يأمر بها القضاء.

50- وستواصل حكومة جمهورية جزر مارشال العمل مع السلطات الوطنية والوزارات والإدارات الوصية لضمان إزالة المادة 3-08 من القانون الجنائي لعام 2011 التي تنص على استخدام الوالدين والمعلمين وغيرهم للقوة ”المبررة“ بحق الطفل، بما في ذلك من أجل المعاقبة على سوء السلوك من خلال العملية التشريعية الوطنية. وستقدم جمهورية جزر مارشال معلومات محدّثة عن العملية وعن العمل المضطلع به لضمان إلغاء المادة 3-08 خلال دورة الإبلاغ المقبلة.

### حظر الرق والاتجار (التوصية 75-84)

51- تعتم حكومة جمهورية جزر مارشال أن تواصل التصدي بنشاط للاتجار بالأشخاص من خلال الشراكات الوطنية والإقليمية والدولية. ويوفر القانون الجنائي لعام 2011 وقانون حماية حقوق الطفل لعام 2015 وقانون حظر الاتجار بالأشخاص لعام 2017 الإطار القانوني لحظر الاتجار بالأشخاص في جمهورية جزر مارشال.

52- ويتجلى الهدف من قانون حظر الاتجار بالأشخاص لعام 2017 في منع ومكافحة الاتجار بالأشخاص في جمهورية جزر مارشال؛ وحماية ضحايا ذلك الاتجار ومساعدتهم، مع الحفاظ على الاحترام الكامل لما لهم من حقوق الإنسان وحمايتهم؛ وكفالة التحقيق العادل والفعال مع المتجربين ومقاضاتهم ومعاقبتهم؛ وتعزيز وتيسير التعاون الوطني والدولي لتحقيق الأهداف المذكورة.

53- ويعرّف القانون الاتجار بالأشخاص بأنه ”أي شخص: (أ) يقوم بتجنيد شخص آخر أو نقله أو إيوائه أو استقباله؛ (ب) عن طريق استخدام القوة أو التهديد باستخدامها أو غير ذلك من أشكال الإكراه أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو التعسف في استعمال السلطة أو استغلال موقف

ضعف، أو تقديم أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر؛ (ج) لغرض استغلال ذلك الشخص“.

54- وتفسر التدابير المنصوص عليها في القانون وتطبق على نحو لا ينطوي على تمييز على أي أساس كان، مثل العرق أو اللون أو الدين أو المعتقد أو السن أو الوضع العائلي أو الثقافة أو اللغة أو الأصل العرقي أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الجنسية أو النوع الاجتماعي أو الميل الجنسي، أو الرأي السياسي أو غيره من الآراء، أو الإعاقة، أو الممتلكات، أو المولد، أو الوضع من حيث الهجرة، أو الاتجار بالشخص أو مشاركته في صناعة الجنس، أو أي وضع آخر.

55- ويُتوقع أن يعامل الأطفال الضحايا معاملة منصفة ومتساوية بغض النظر عما لهم أو لوالديهم أو لوصيهم القانوني من عرق أو لون أو دين أو معتقد أو وضع عائلي أو ثقافة أو لغة أو أصل عرقي أو أصل قومي أو اجتماعي أو جنسية أو ميل جنسي أو رأي سياسي أو غيره من الآراء، أو ما بمؤلاء من إعاقة، أو ما لهم من ممتلكات، أو بالنظر لولادتهم، أو وضعهم من حيث الهجرة، أو ما إذا كانوا ضحية للاتجار أو شاركوا في صناعة الجنس وما إلى ذلك.

56- وينص القانون أيضاً على ما يلي: ”إذا كان الشخص الذي يتعرض للاستغلال طفلاً، يشمل الاستغلال أيضاً ما يلي: (أ) تأمين طفل لأغراض جنسية أو عرضه لمزاولة أنشطة غير مشروعة أو إجرامية؛ (ب) استغلال بغاء الغير وغيره من أشكال الاستغلال الجنسي؛ (ج) الاستخدام في النزاعات المسلحة؛ (د) الأعمال التي من شأنها أن تؤدي، بفعل طبيعتها أو بفعل الظروف التي تزاول فيها، إلى الإضرار بصحة الأطفال أو سلامتهم؛ (هـ) التشغيل أو الاستخدام في العمل، إذا لم يبلغ الطفل المعنى الأدنى لسن العمل المعتمد من أجل تلك الوظيفة أو العمل؛ (و) أشكال الاستغلال الأخرى“.

57- وتنص المادة 1009 من القانون على أنه ”لا يجوز معاقبة ضحايا الاتجار بالأشخاص جنائياً على الجرائم التي يرتكبوها، طالما نتج التورط مباشرة عن وضعهم كأشخاص مُتَّجر بهم“. ويحظر هذا الحكم توجيه الاتهام إلى الأفراد (ضحايا الاتجار) الذين مارسوا الجنس مقابل تعويض نقدي (البغاء)، أو مقاضاتهم. ولذلك يوفر هذا القانون الحصانة والحماية لضحايا الاتجار.

58- وأنشأ مجلس الوزراء فرقة العمل الوطنية المعنية بمكافحة الاتجار بالأشخاص في عام 2015، وظلت تجتمع بانتظام لتحديد الانتهاكات المحتملة. وشارك مكتب النائب العام لحكومة جمهورية جزر مارشال في الملاحقة المشتركة لجرائم تهريب الأشخاص التي تورط فيها مواطنون مارشاليون في ولايات يوتا وأريزونا وأركنساس الأمريكية. وسيقدم موظفون من مكتب النائب العام لحكومة جمهورية جزر مارشال أدلة في هذا الشأن في حزيران/يونيه 2020، في يوتا. وتلقى المدعون العامون مساعدو النائب العام دورات تدريبية لدى مكتب التحقيقات الاتحادي للولايات المتحدة الأمريكية في هاواي، الولايات المتحدة الأمريكية. وأُتيح التمويل من قبل مشروع موانئ البنك الدولي لإجراء دراسة جدوى للموارد المتاحة لضحايا الاتجار والبغاء والعنف العائلي.

59- وجاء في تقرير وزارة خارجية الولايات المتحدة لعام 2019 بشأن الاتجار بالأشخاص أن ”المتَّجرين بالأشخاص يستغلون الضحايا المحليين والأجانب في جزر مارشال، ويستغل المتَّجرون الضحايا المارشاليين في الخارج“. وتجري حكومة جمهورية جزر مارشال حالياً تحقيقين بشأن البغاء والهجرة. وتتعاون جمهورية جزر مارشال أيضاً مع الولايات المتحدة لملاحقة الاتجار الدولي بالبني غير القانوني. وتواصل فرقة العمل الوطنية المعنية بمكافحة الاتجار بالأشخاص البحث عن سبل الشراكة والتصدي لهذه القضايا مع الشركاء الوطنيين والإقليميين والدوليين.

60- وفي عام 2019، التزمت حكومة جمهورية جزر مارشال بأن ينظر مجلس الوزراء والبرلمان في البروتوكول الاختياري لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية)، وأيضاً ببذل المزيد من الجهود لتحقيق مع المتَّجرين ومقاضاتهم بموجب القانون الجديد وتنظيم حملات التوعية.

### الحق في المشاركة في الشؤون العامة وحق التصويت (التوصيات 75-88 و 75-89 و 75-90 و 75-91 و 75-92)

61- أبطلت المحكمة العليا لجمهورية جزر مارشال قانون الانتخابات والاستفتاءات. ونتيجة لذلك، أصبح التصويت بالبريد متاحاً الآن لجميع الناخبين المارشاليين الذين يعيشون في الخارج.

62- وتنص المادة الرابعة من الدستور وقانون الانتخابات والاستفتاءات على أنه يمكن لكل ناخب مؤهل يزيد عمره عن ثمانية عشر عاماً أن يترشح للبرلمان. ويجوز لأي ناخب مؤهل في مقاطعة معينة أن يترشح لمنصب في الحكومة المحلية في تلك المقاطعة.

63- وتعرف جمهورية جزر مارشال، شأنها في ذلك شأن غالبية بلدان جزر المحيط الهادئ، مستوى متدنياً لتمثيل المرأة في البرلمان مقارنة ببلدان المناطق الأخرى. وفي عام 2017، اقترح إجراء تعديلات على الدستور باعتماد تدبير خاص مؤقت في شكل حصص انتخابية للنساء في البرلمان وإدراج الميل الجنسي والإعاقة ضمن الأسباب التي يجب عدم التمييز على أساسها. بيد أن كلا المقترحين رُفض خلال المؤتمر الدستوري لعام 2017. غير أنه يمكن استخدام مسألة التدابير الخاصة المؤقتة المنصوص عليها في قانون المساواة بين الجنسين لعام 2019 لتبرير النظر في إجراء تعديل دستوري.

64- ونظمت حكومة جمهورية جزر مارشال مع منظمة نساء متحدات معاً في جزر مارشال، في عامي 2015 و 2018، برلماناً للممارسة النسائية ودورات تدريبية بمساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأتاح التدريب للنساء المترشحات أو الراغبات في الترشح للانتخابات فرصة تجريب الحياة في البرلمان.

65- وإذا كان الرجال ما زالوا يهيمنون على معظم المناصب العليا، فإن أعداداً متزايدة من النساء يشغلن وظائف حكومية رفيعة المستوى، ووظائف في مجال الإدارة، وفي المجالس الحكومية، وفي المجال الدبلوماسي. وانتُخبت ثلاث نساء في البرلمان في عام 2015، من بينهن واحدة كرئيسة دولة حكومة جمهورية جزر مارشال. وفي عام 2016، شغلت النساء نسبة 39 في المائة من أعلى مستويين من الوظائف الإدارية التي تُشغّلها لجنة الخدمة العامة.

66- وابتداءً من كانون الثاني/يناير 2020، أصبحت النساء يشغلن الوظائف العليا التالية في الحكومة: وزيرة التعليم والرياضة والتدريب؛ كبيرة الأمراء بالنيابة؛ ثلاث سفيرات (من أصل ستة سفراء) وقنصل عام واحد؛ وزيرة الموارد الطبيعية والتبادل التجاري؛ (ب) وزيرة الشؤون الخارجية والتجارة؛ وزيرة المالية؛ مديرة الضمان الاجتماعي لجزر مارشال؛ كاتبة البرلمان؛ كبيرة كُتاب المحاكم؛ كاتبة مجلس الرؤساء؛ مفوضة الخدمة العامة.

### حقوق الإنسان ومياه الشرب والإصحاح (التوصية 75-95)

67- تلتزم حكومة جمهورية جزر مارشال بضمان تحسين البنى التحتية العمومية مثل الإمداد بالمياه والإصحاح وإدارة النفايات على الصعيد الوطني. ويوفر قانون حماية البيئة لعام 1984، وما يرتبط به من لوائح تصريف الفضلات الصلبة، الإطار القانوني والسياساتي لإدارة النفايات الصلبة في جمهورية

جزر مارشال. وتنفذ مبادرات مختلفة لتقليل النفايات على الصعيد الوطني للحد من كمية النفايات التي توضع في مدافن القمامة. على سبيل المثال، منع قانون حظر أكواب وأطباق الستايروفوم، والمنتجات البلاستيكية وإيداع الحاويات لعام 2016 استيراد أو بيع أو توزيع أكواب وأطباق الستايروفوم، والأكواب والأطباق البلاستيكية التي يمكن التخلص منها، وأكياس التسوق البلاستيكية ونفذ الأحكام ذات الصلة بالحاويات. وأطلقت شركة مايورو أتول للنفايات مبادرة تمكن الجمهور من الحصول على 5 سنتات عن كل علبه ألومنيوم أو زجاجة بلاستيكية تُحضر إلى مدفن النفايات.

68- وتنص القوانين الوطنية، واللوائح الوطنية، والخطط والاستراتيجيات والسياسات الوطنية، ومراسيم الحكومة المحلية، والاتفاقيات والمعاهدات الدولية بوضوح على تحسين البنى التحتية العمومية مثل الإمداد بالمياه والإصحاح وإدارة النفايات، ولاسيما قانون حظر أكواب وأطباق الستايروفوم، والمنتجات البلاستيكية وإيداع الحاويات لعام 2016؛ والقانون المعدل للقانون الوطني لحماية البيئة لعام 2016؛ وقانون حظر أكواب وأطباق الستايروفوم، والمنتجات البلاستيكية وإيداع الحاويات (المُعدّل) لعام 2018؛ وقانون مكتب الطاقة الوطني لعام 2018؛ وقانون وزارة البيئة لعام 2018؛ وقانون المستحضرات الواقية من أشعة الشمس الآمنة لعام 2019؛ واللوائح العامة للإمداد بالمياه؛ ولوائح التنمية المستدامة لجمهورية جزر مارشال؛ ولوائح مرافق المراحيض وتصريف مياه المجاري؛ ولوائح النفايات الصلبة؛ ولوائح تقييم الأثر البيئي؛ ولوائح نقل التربة؛ ورؤية 2018؛ والخطط الاستراتيجية لهيئة حماية البيئة؛ وخطة تطوير وصيانة البنية الأساسية في جمهورية جزر مارشال؛ وخريطة طريق جمهورية جزر مارشال لتغيير المناخ؛ وخطة العمل الوطنية لإدارة مخاطر الكوارث في جمهورية جزر مارشال؛ وخطة العمل المشتركة الوطنية للتكيف مع تغير المناخ والكوارث وإدارة مخاطر الكوارث؛ والخطة الاستراتيجية لوزارة الصحة في جمهورية جزر مارشال.

### الحق في ظروف عمل عادلة ومواتية (التوصية 75-96)

69- ما فتئت منظمة العمل الدولية تساعد مكتب عمل حكومة جمهورية جزر مارشال (وزارة العدل) على استعراض جميع تشريعات التشغيل وستعود إلى مايورو في آذار/مارس 2020 لاتخاذ مزيد من الإجراءات.

### الحق في الصحة - (التوصيات 75-65 و 75-97 و 75-98 و 75-99 و 75-100)

70- تُقرّ المادة 15 من دستور جمهورية جزر مارشال "حق الشعب في الرعاية الصحية والتعليم والخدمات القانونية والالتزام باتخاذ أي خطوة معقولة وضرورية لتقديم تلك الخدمات". ونفذ هذا الحكم الدستوري تدريجياً منذ عام 2015، من خلال قانون الصحة العامة والسلامة والرعاية لعام 2015 وقانون صندوق الصحة لجزر مارشال لعام 2019.

71- ولدى جمهورية جزر مارشال أحد أعلى معدلات الإصابة بداء السكري في العالم، ولذلك وضعت مجموعة من التدابير السياساتية، منها دعم الرعاية الصحية الوقائية وزيادة توافر المواد الغذائية التقليدية وتيسير الحصول عليها. وأنشئ كذلك ائتلاف الأمراض غير المعدية في عام 2016 لتنفيذ برامج الوقاية. وأجرى الائتلاف دراسة استقصائية مختلطة بشأن الأمراض غير المعدية ساعدت في صياغة خطة استراتيجية لمكافحة الأمراض غير المعدية، لم يتم إقرارها بعد.

72- وتثير الأمراض المعدية، ولا سيما السل (بأحد أعلى المعدلات المؤكدة في العالم)، تحديات أيضاً. وقامت وزارة الصحة والخدمات الإنسانية بتنفيذ برنامج للفحص الجماعي في المراكز السكنية،

في إيبسي في عام 2017، وفي مايورو في عام 2018، صدر على إثره تقرير عن الوضع النهائي، استُخدم في استهداف السياسات والبرامج وتدبير الحالات.

73- واعتمدت حكومة جمهورية جزر مارشال أيضاً سياسة واستراتيجية وطنيتين للصحة الإنجابية للفترة 2016-2018، تحدد نهج الحكومة إزاء الصحة الجنسية والإنجابية. وأعدت السياسة والاستراتيجية وفقاً لجدول أعمال المؤتمر الدولي بشأن السكان والتنمية، وهما تعكسان الالتزامات بتحقيق أهداف المؤتمر، وتتماشيان أيضاً مع أطر العمل الوطنية.

### الحق في التعليم (التوصيات 101-75 و 102-75 و 103-75)

74- التعليم حق أساسي لكل طفل في جمهورية جزر مارشال. وهذا ما يؤكدته قانون حماية حقوق الطفل لعام 2015 وينفذ بموجب قانون نظام المدارس العامة في جزر مارشال لعام 2013. وينشئ هذا القانون الأخير نظاماً مستقلاً للمدارس العامة لإدارة تعليم الأطفال من مدارس الحضانة حتى آخر سنة من الدراسة الثانوية. وقام نظام المدارس العامة مؤخراً، بالتعاون مع الفريق الإقليمي المعني بالتنقيف في مجال حقوق الإنسان التابع لأمانة جماعة المحيط الهادئ وبرنامج الجودة والتقييم التربوي، بتحديث منهجه للدراسات الاجتماعية ليشمل قضايا حقوق الإنسان والقضايا الجنسانية والنوعية في الفصول الدراسية، في الصفوف من 9 إلى 12.

75- ويعترف قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لعام 2015 "التعليم الجامع" بأنه نظام تعليمي: (أ) يشمل مجموعة من القيم والمبادئ والممارسات الساعية لتوفير تعليم هادف وفعال وجيد لجميع الطلاب؛ (ب) يعرّض ويشجع تنوع ظروف واحتياجات التعلم، ليس فقط لدى الأطفال ذوي الإعاقة، بل لدى جميع الأطفال. والنظام المدرسي هو نظام جامع ويسعى إلى تلبية احتياجات جميع الأطفال في جميع المدارس مع مواصلة تحسين الخدمات. وفي كانون الثاني/يناير 2020، كان سبعة (7) مُدرسين يُحضرون شهادات التعليم التي تركز على تعليم الصم أو المصابين بالإعاقات الشديدة. وسيبدأ فوج جديد من معلمي التربية الخاصة في تحضير شهادة الزمالة في صيف عام 2020.

76- ويعترف قانون الأشخاص ذوي الإعاقة بالحق في التعليم بوصفه حقاً أساسياً من حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبكونه أداة تمكنهم من العيش في ظل الكرامة الإنسانية.

77- ويقرّ قانون الأشخاص ذوي الإعاقة بأن للأشخاص ذوي الإعاقة الحق في التعليم دون تمييز، وبأن لهم الحق في التعليم الجيد والجامع بالنظر لكرامتهم المتأصلة وحقهم في المساواة وعدم التمييز والتنمية الكاملة لمواهبهم وإبداعهم، والمشاركة الفعالة والمتساوية في المجتمع.

78- وينص قانون الأشخاص ذوي الإعاقة على أنه لا يمكن رفض السماح بدخول أي شخص، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، إلى أي مدرسة عامة أو غير عامة أو مؤسسة تعليمية أو تدريبية أخرى، على أساس إعاقة جسدية أو حسية أو عقلية أو فكرية فعلية أو متصورة أو عاهة نفسية اجتماعية.

79- ويحق للأشخاص ذوي الإعاقة الحصول على ترتيبات تيسيرية معقولة لاحتياجاتهم الفردية، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر: (أ) الوصول المادي إلى غرف الدراسة وإلى غيرها من المباني المدرسية والمرافق، والنقل الميسّر، وأساليب التعليم والمواد التعليمية البديلة، ومنها طريقة براي ولغة الإشارة؛ (ب) اتخاذ تدابير دعم كافية، بما يشمل توفير مساعدي الدعم التعليمي؛ (ج) إجراء تعديلات على شروط الدخول وامتحانات المناهج الدراسية وعلامات النجاح؛ (د) تلقي التعليم من مدرسين مدربين في مجال التعليم الجامع ومؤهلين للتعليم بطرق التعليم البديلة، ومنها طريقة براي ولغة الإشارة.



## التمييز ضد المرأة (التوصيات 39-75 و 55-75 و 56-75 و 57-75 و 67-75 و 70-75)

80- أصدر البرلمان قانون المساواة بين الجنسين لعام 2019. ويعترف ذلك القانون بحقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع النساء والفتيات ويحميها ويعززها ويتولى إنفاذها، على قدم المساواة مع الرجال والفتيان؛ ويواصل تنفيذ الالتزامات القانونية لجمهورية جزر مارشال بوصفها دولة طرفاً في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛ ويضع الأحكام ذات الصلة بالحقوق المحددة للمرأة.

81- ويجرم قانون المساواة بين الجنسين لعام 2019 التمييز القائم على نوع الجنس، سواء كان مباشراً أو غير مباشر، ويحظره في جميع المجالات. ويشكل العنف ضد المرأة والفتاة، بما في ذلك التحرش الجنسي، تمييزاً قائماً على نوع الجنس، وهو مشمول أيضاً بقانون منع العنف العائلي والحماية منه (المُعَدَّل) لعام 2018 والقانون الجنائي لعام 2011.

82- وينص قانون المساواة بين الجنسين لعام 2019 على أنه ينبغي قراءته وتطبيقه بهدف تحقيق الأهداف الرئيسية التالية: تعزيز المشاركة الفعالة للمرأة بوصفها شريكاً على قدم المساواة في التنمية الوطنية والمحلية؛ اعتبار التنمية المراعية للشمول الجنساني والمستجيبة للقضايا الجنسانية كنهج قائم على الحقوق لأغراض تحقيق التنمية والحد من الفقر؛ التعاون والتنسيق الفعالان مع الشركاء في التنمية؛ تحسين الإحصاءات المصنفة حسب نوع الجنس، بما فيها البيانات المصنفة حسب النوع الاجتماعي في جميع مجالات حياة المرأة؛ وتعميم المساواة بين الجنسين على نحو فعال في جميع السياسات والتخطيط والميزانيات، على جميع المستويات وفي جميع القطاعات.

83- وتعد السياسة الوطنية لتعميم مراعاة المنظور الجنساني للفترة 2015-2019 نتيجة للجهود الاستراتيجية والمشاركة التي تبذلها حكومة جمهورية جزر مارشال والمنظمات غير الحكومية، بالتعاون مع مساعد تقني من برنامج التنمية الاجتماعية لأمانة جماعة المحيط الهادئ. وكان الغرض من تلك السياسة هو توجيه عملية وضع القوانين والسياسات والإجراءات والممارسات التي تروم تلبية احتياجات وأولويات وتطلعات جميع النساء والرجال والقضاء بشكل فعلي على جميع أشكال التمييز وعدم المساواة بين الجنسين. وأعدت تلك السياسة وفقاً لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل، وخطة منطقة المحيط الهادئ، والأهداف الإنمائية للألفية، واستعراض تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد مرور 25 سنة على اعتماده، وإعلان المساواة بين الجنسين لقادة جزر المحيط الهادئ. وكانت النتائج الخمس ذات الأولوية هي: (أ) تعزيز القدرة على نطاق الحكومة على توفير برامج وخدمة مراعية للمنظور الجنساني؛ (ب) تأمين رفاه الأسرة؛ (ج) القضاء على العنف الجنساني وحماية الناجين ورعايتهم؛ (د) تهيئة بيئة مواتية للمشاركة المنصفة في التنمية الاقتصادية والاستفادة منها؛ (هـ) مشاركة المرأة والرجل مشاركة منصفة في اتخاذ القرارات.

84- وأدخل على قانون منع العنف العائلي والحماية منه لعام 2011 تعديل هام من خلال قانون منع العنف العائلي والحماية منه (المُعَدَّل) لعام 2018. والغرض من ذلك هو منع العنف بين أفراد الأسر وغيرهم ممن تربطهم علاقات أسرية؛ والتأكيد على أن العنف العائلي غير مقبول في جمهورية جزر مارشال؛ وضمان التحقيق في ادعاءات العنف العائلي ومحاكمة مرتكبيه ومعاقبتهم؛ وتقديم الدعم لضحايا العنف العائلي.

85- وتشمل الأنشطة العديدة التي نظمتها حكومة جمهورية جزر مارشال أو شاركت فيها لاستهداف المساواة بين الجنسين ما يلي:

(أ) كانون الثاني/يناير 2016: دخلت جمهورية جزر مارشال التاريخ بانتخاب أول امرأة كرئيسة للدولة، وهي فخامة الرئيسة الدكتورة هيلدا س. هاين. وفي العام نفسه، ارتفع عدد النساء في نيتيجيلا (البرلمان) من امرأة واحدة (1) إلى ثلاث (3) نساء، وهو رقم تاريخي لأنه لم يكن لدى جمهورية جزر مارشال أكثر من امرأة واحدة في البرلمان منذ استقلالها في عام 1986، وعلى مدى خمس دورات انتخابية؛

(ب) آب/أغسطس 2017: أطلقت فخامة الرئيسة الدكتورة هيلدا س. هاين مؤتمر المرأة الميكرونيزية، لتحديد الفرص والتحديات بصورة جماعية من أجل وضع توصيات استراتيجية للمضي قدماً نحو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في مجالات التمكين الاقتصادي، والقضاء على العنف، والصحة، وتغير المناخ، والقيادة؛

(ج) أيار/مايو 2018: نُشر منشور المساواة بين الجنسين أين نحن منها لعام 2018. واستناداً إلى السياسة الوطنية لتعميم مراعاة المنظور الجنساني لعام 2015، أُجري تقييم للتقدم الذي أحرزته جمهورية جزر مارشال والتحديات التي تواجهها في سبيل تحقيق المساواة بين الجنسين في إطار مبادرة تحقيق التقدم في مجال المساواة بين الجنسين في منطقة المحيط الهادئ. وأثمرت الجهود التعاونية التي بذلتها شعبة التنمية المجتمعية التابعة لوزارة الثقافة والشؤون الداخلية، ومكتب تخطيط السياسات الاقتصادية والإحصاء، ومكتب الرئيس، فضلاً عن المساعدة التقنية المقدمة من أمانة جماعة المحيط الهادئ، تحليلاً إحصائياً للتنتائج ذات الأولوية في إطار سياسة تعميم مراعاة المنظور الجنساني، مثل تأمين رفاه الأسرة؛ القضاء على العنف الجنساني وحماية الناجين ورعايتهم؛ تهيئة البيئة المؤاتية للمشاركة المتساوية في التنمية الاقتصادية والاستفادة منها؛ وأخيراً المشاركة المنصفة للمرأة والرجل في اتخاذ القرارات؛

(د) آذار/مارس 2019: دعت الرئيسة الدكتورة هيلدا س. هاين، إلى عقد المؤتمر الافتتاحي لائتلاف القيادات النسائية في منطقة المحيط الهادئ، باعتباره أول مؤتمر افتراضي للمرأة في جميع أنحاء المحيط الهادئ، وبُنت جلساته مباشرة عبر فيسبوك وتويتير؛

(هـ) آذار/مارس 2019: إنشاء صندوق كورا إم أن كيل، من أجل تقديم الدعم التدريجي لتحقيق المساواة بين الجنسين والتمكين الاقتصادي للمرأة؛

(و) نيسان/أبريل 2019: إنشاء منصب دبلوماسي جديد في مكتب الأمم المتحدة في جنيف، مع تعيين أول امرأة كسفيرة له، مما رفع عدد السفيرات إلى 3.

## العنف الجنساني - (التوصيات 69-75 و 71-75 و 72-75 و 73-75 و 74-75 و 75-75 و 76-75 و 77-75 و 78-75 و 80-75 و 82-75 و 83-75)

86- يتضمن قانون منع العنف العائلي والحماية منه والقانون الجنائي أحكاماً جديدة تجرم التحرش الجنسي والتعقب. ووضع قانون منع العنف العائلي والحماية منه لتحديث قوانين الاعتداء الجنسي وتوسيع نطاق تعريف الاغتصاب ليشمل تعريفاً موسعاً للإيلاج في حالة الاعتداء الجنسي وإزالة استثناء الاغتصاب لممارسة الجنس بشكل قسري مع شريك في الزواج. وينص القانون على درجات مختلفة من الاعتداء الجنسي. كما يعترف بكون الاتصال الجنسي غير الرضائي دون إيلاج هو اعتداء جنسي.

87- ويحظر قانون المساواة بين الجنسين لعام 2019 من خلال المادة 710 أي شكل من أشكال العنف ضد المرأة والفتاة في المجال العائلي أو في المجال العام دون استثناء. وينص قانون المساواة بين الجنسين لعام 2019 على أن العنف ضد المرأة والفتاة "يشمل أي شكل من أشكال الاعتداء أو

التخويف أو الاستغلال أو أي ضرر آخر أو أي تهديد بذلك، سواء كان جسدياً أو جنسياً أو نفسياً أو عاطفياً أو اقتصادياً، وسواء حدث في إطار الأسرة أو في المجتمع، بما في ذلك في أي مؤسسة تعليمية أو أي مكان عمل أو أي مكان عام آخر“.

88- ويكلف قانون المساواة بين الجنسين لعام 2019 وزارة الثقافة والشؤون الداخلية بالتعاون مع لجنة الخدمة العامة، ووزارة الصحة والخدمات الإنسانية، ونظام المدارس العامة، وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين بما يلي: (أ) وضع وتنفيذ بروتوكولات شاملة للاستجابة الأولى، بما يشمل العلاج في حالات الطوارئ، والتزامات تقديم التقارير، والجزاءات؛ (ب) وضع وتنفيذ برنامج تدريبي للأخصائيين الصحيين لضمان فهمهم لمسؤولياتهم كمسعفين وقدرتهم على توفير ما يناسب من رعاية وعلاج وإحالات لأي امرأة أو فتاة تتعرض للعنف؛ بما في ذلك العنف العائلي؛ (ج) إدماج المحتوى المتعلق بالمساواة بين الجنسين وعدم التمييز في المناهج الدراسية في جميع مستويات التعليم، العام والخاص على السواء، ابتداء من مرحلة الطفولة المبكرة؛ (د) إذكاء الوعي في المجتمع بالطابع الإجرامي لجميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات، بما في ذلك من خلال الحملات التثقيفية والإعلامية؛ (هـ) استهداف حملات التوعية للرجال والنساء على حد سواء؛ (و) إنشاء نظام يتسم بالكفاءة والموثوقية لجمع البيانات بشأن العنف ضد النساء والفتيات، بما فيه العنف العائلي، مصنفة حسب النوع الاجتماعي والعمر والإعاقة والأصل الإثني والعلاقة بين الضحية والجاني؛ (ز) ضمان حصول النساء والفتيات ضحايا العنف، بمن فيهن اللائي يعشن في المناطق الريفية والجزر الخارجية، على الدعم الكافي، مع توفير المأوى والمعونة القانونية وخدمات إعادة التأهيل.

89- واضطلعت إدارة شرطة جزر مارشال بمبادرات لبناء القدرات بالشراكة مع برنامج منع العنف العائلي في المحيط الهادئ، منها إنشاء وحدة للعنف العائلي وتزويدها بالموظفين. وأقرت إدارة شرطة جزر مارشال بروتوكول الاستجابة الأولى الذي وُضع بالتعاون مع منظمة نساء متحدرات معاً في جزر مارشال من أجل ضمان الاستجابة المؤسسية المناسبة لضحايا العنف العائلي. وتواصل إدارة شرطة جزر مارشال تعزيز قدرتها على الاستجابة لحالات العنف العائلي بشكل ملائم.

90- وتلقت السلطة القضائية، بما في ذلك موظفو إنفاذ القانون، تدريباً من الفريق الإقليمي المعني بالتنقيف في مجال حقوق الإنسان التابع لأمانة جماعة المحيط الهادئ بشأن تروّس قضايا العنف العائلي والعنف ضد المرأة. وتجري صياغة اختصاصات الفريق العامل التقني المعني بقانون منع العنف العائلي والحماية منه مع السعي لوضعه في حزيران/يونيه 2020. ويُقترح أن يتألف الفريق العامل من ممثلين عن وزارة الثقافة والشؤون الداخلية، وإدارة شرطة جزر مارشال، ومكتب النائب العام، ومنظمة نساء متحدرات معاً في جزر مارشال، والمنظمات الدينية، ووزارة الصحة والخدمات الإنسانية، ونظام المدارس العامة، وشركة الخدمات القانونية في ميكرونيزيا. ويتجلى الغرض من الفريق العامل في وضع خطة تنفيذ قانون منع العنف العائلي والحماية منه في وكالاتها ومن خلال التعاون. وتقوم تلك الوكالات أيضاً بإذكاء وعي الجزر المرجانية الخارجية بقانون منع العنف العائلي والحماية منه.

91- وقامت المحاكم بإصدار ما مجموعه 48 أمر حماية إلى اليوم. ومن بين الـ 48 قضية، استجابت المحكمة لـ 25 منها، وألغى المدعي 7 منها، ورفضت المحكمة 7 قضايا، وألغى مقدم الشكوى قضية واحدة، ولم تبت المحكمة بعد في قضية واحدة. ومن بين أوامر الحماية الـ 48، صدر 47 أمراً للإناث وأمرٌ واحدٌ لذكر. وجرى التحقيق في 12 قضية من قضايا الجرائم الجنائية المرتكبة ضد النساء ومحاكمة مرتكبيها.

## الأطفال: التعريف والمبادئ العامة والحماية – (التوصيتان 68-75 و 81-75)

92- أحرزت جمهورية جزر مارشال تقدماً نحو ضمان تسجيل الولادات المجاني والإلزامي لجميع مواليدها. وينص قانون تسجيل المواليد والوفيات والزواج لعام 1988 على تسجيل كل طفل في جمهورية جزر مارشال. وينص القانون على الأشخاص المؤهلين لتقديم معلومات بشأن الولادة، وهم: (أ) أب الطفل وأمه؛ (ب) أي شخص كان حاضراً عند الولادة؛ (ج) أي شخص كان على علم بالولادة شخصياً؛ (د) أي طبيب ممارس أو قابلة أشرفا على الولادة وكانا على علم شخصياً بحدوثها أو (هـ) أي شخص مُتكفل بالطفل.

93- وينص القانون على أنه يجوز لضابط الأحوال المدنية أن يطلب من المخبر بالولادة المؤهل، من خلال إشعار مكتوب، تقديم المعلومات المطلوبة لتسجيل ولادة الطفل.

94- وفي 19 آب/أغسطس 2016، أصدر البرلمان قانون تسجيل الولادات والوفيات والزواج (المعدّل). وتنص المادة 428 من قانون تسجيل الولادات والوفيات والزواج (المعدّل) لعام 2016 على أنه من أجل عقد زواج صحيح، يكون من الضروري " (أ) ألا يقل عمر الذكر والأنتى وقت عقد الزواج عن ثمانية عشر (18) سنة؛" (ب) ألا يدخل الزواج بين الطرفين ضمن الزيجات المحظورة بموجب القانون أو العرف؛ (ج) إذا سبق وأن كان أي من الطرفين متزوجاً، أن يكون زوجه السابق متوفياً، أو أن يكون زواجه السابق ألغي أو حلّ من قبل محكمة مختصة."

95- وفي نيسان/أبريل 2019، أطلقت حكومة جمهورية جزر مارشال والبنك الدولي مشروعاً متعدد القطاعات من أجل النماء في مرحلة الطفولة المبكرة لدعم مجالات مثل خدمات الصحة الإنجابية وصحة الأم والوليد وتغذيتهم، مع التركيز على أول 1 000 يوم من الحياة. وستتناول مشروع النماء في مرحلة الطفولة المبكرة الذي مدته خمس سنوات المسائل المتصلة بالصحة والتعليم مثل سوء التغذية والافتقار إلى فرص التعلم المبكر، مما كان له أثر ضار على تنمية البلد. وسيعالج البرنامج الجديد ذلك بالتركيز على ما يلي: (أ) تيسير الوصول إلى خدمات فعالة وجيدة في مجال صحة الأم والطفل؛ (ب) تهيئة فرص حفز الأطفال الصغار وتعلمهم المبكرين؛ (ج) تجريب نظام للحماية الاجتماعية وتقديم الدعم للأسر التي لديها أطفال صغار؛ (د) معالجة القدرة المحدودة على تحمل تكاليف الوجبات الغذائية، ولا سيما للأطفال في الأسر الضعيفة.

## الأطفال: البيئة الأسرية والرعاية البديلة – (التوصية 40-75)

96- أصدر البرلمان، في 29 أيلول/سبتمبر 2015، قانون حماية حقوق الطفل لعام 2015. ويعلن القانون حقوق الطفل وينص على حمايتها وتعزيزها وإنفاذها وتنفيذ التزامات جمهورية جزر مارشال، وفقاً لما تقتضيه اتفاقية حقوق الطفل. وتمثل الأهداف الرئيسية لذلك القانون فيما يلي: (أ) حماية الأطفال من التمييز والاستغلال ومن أي ضرر أو خطر جسدي أو عاطفي أو معنوي آخر: (ب) توفير الرعاية والحماية للأطفال المحتاجين إليهما؛ (ج) تعزيز حماية الأطفال ونمائهم ورفاههم.

97- وينطبق ذلك القانون على كل شخص في جمهورية جزر مارشال بصرف النظر عن جنسيته. ويلزم الدولة أيضاً، بما في ذلك أية إدارة حكومية وسلطة قانونية وكل شخص يعمل لدى الحكومة.

98- ولدى وزارة الثقافة والشؤون الداخلية مكتب لحقوق الطفل يرأسه مدير حقوق الطفل وأخصائين اجتماعيان، أحدهما في مايبورو والآخر في إيبي. ويعين قانون حماية حقوق الطفل لعام 2015 وزارة الثقافة والشؤون الداخلية بوصفها سلطة الدولة المكلفة بحماية الطفل من الإهمال وإساءة المعاملة

والاستغلال. ويتضمن القانون أحكاماً شاملة لحماية الطفل من الإهمال وإساءة المعاملة والاستغلال، كما هو الحال بالنسبة لسياسة حماية الطفل لنظام المدارس العامة.

99- ويقوم البرنامج الأسترالي للمتطوعين الدوليين، بالشراكة مع اليونيسيف، بتقديم المساعدة التقنية إلى حكومة جمهورية جزر مارشال تطوعاً، من أجل وضع خطط عمل محددة التكاليف لإنشاء وإنفاذ آليات للتنسيق ووضع مسار إحالة/مبادئ توجيهية مشتركة بين الوكالات لنظم حماية الطفل. ويعمل المساعد التقني لحماية الطفل حالياً بشكل وثيق مع موظفي مكتب حقوق الطفل من أجل إنشاء فريق عامل مشترك بين الوكالات معني بحماية الطفل لتوجيه ومراقبة إنشاء نظام لحماية الطفل يتماشى مع سياق جمهورية جزر مارشال.

100- وأنشأت حكومة جمهورية جزر مارشال هيئة التبني المركزية بموجب قانون التبني، وهي مسؤولة عن ضمان التبني القانوني مع توفير الرقابة القضائية والضمانات الكافية. واستجابة لقلّة اللجوء إلى السلطة المركزية للتبني، بفعل تزايد النشاط العابر للحدود الذي قد يتحايل على القانون، شكلت حكومة جمهورية جزر مارشال مؤخراً لجنة للتبني شاملة لعدة قطاعات من أجل معالجة التدابير الاجتماعية والقانونية المعقدة والتحديات الدولية متعددة الولايات. وفي أوائل عام 2018، احتجزت السلطات في المطار وكيلاً للتبني يُشتبه في انتهاكه لقانون التبني، وتجري الآن محاكمته.

101- وفي عام 2019، التزمت حكومة جزر مارشال بتعزيز نتائج السياسات ذات الصلة بالتبني الدولي غير القانوني، بما يشمل تعزيز الإنفاذ، ومعالجة القضايا المتعددة الولايات، ونظر مجلس الوزراء والبرلمان في اتفاقية لاهاي بشأن حماية الأطفال والتعاون في مجال التبني على الصعيد الدولي.

## الأشخاص ذوو الإعاقة: التعريف والمبادئ العامة – (التوصيات 75-59 و 75-104 و 75-105)

102- أصدر البرلمان في 29 أيلول/سبتمبر 2015 قانون الأشخاص ذوي الإعاقة. وينص قانون الأشخاص ذوي الإعاقة على المساواة في الحقوق والحريات لجميع الأشخاص ذوي الإعاقة وعلى حماية وتعزيز وإنفاذ الحقوق والحريات المنصوص عليها في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

103- وتدعو المبادئ الأساسية للقانون إلى ما يلي: (أ) احترام كرامة الأشخاص المتأصلة واستقلالهم الذاتي، بما يشمل حرية تقرير خياراتهم بأنفسهم واستقلالهم الشخصي؛ (ب) عدم التمييز؛ (ج) المشاركة والإشراك في المجتمع بصورة كاملة وفعالة؛ (د) احترام الاختلاف وقبول الأشخاص ذوي الإعاقة كجزء من التنوع البشري والطبيعة البشرية؛ (هـ) تكافؤ الفرص؛ (و) إمكانية الوصول؛ (ز) المساواة بين الرجل والمرأة؛ (ح) احترام القدرات المتطورة للأطفال ذوي الإعاقة واحترام حقهم في الحفاظ على هويتهم؛ (ط) احترام كرامة وقيمة كبار السن من الأشخاص ذوي الإعاقة؛ واحترام المجتمع الشامل - على أساس مميزات الثقافة المارشالية.

104- ويسمح قانون الأشخاص ذوي الإعاقة أيضاً لوزير الثقافة والشؤون الداخلية، المسؤول وفقاً لقانون الإجراءات الإدارية، بوضع لوائح لتنفيذ القانون تنفيذاً فعالاً.

105- وفي عام 2018، أجرت وزارة الثقافة والشؤون الداخلية، بمساعدة من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وأمانة منتدى جزر المحيط الهادئ، استعراضاً تشريعياً لمدى امتثال القوانين الوطنية لجمهورية جزر مارشال لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. والتعديلات المترتبة على ذلك التي تشكل جوهر مشروع القانون المسمى مشروع قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (التعديلات اللاحقة) لعام 2018، هي نتاج استعراض مفصل لما يقارب 300 قانون: كامل مجموعة

قانون جزر مارشال المنقح، في صيغة كانون الثاني/يناير 2018. ويتطلب أكثر من 100 قانون يشمل 41 عنواناً التعديل اللاحق من أجل المواءمة مع قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وتتناول التعديلات عدم الامتثال في عدة مجالات وتعزز تعميم مراعاة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع القوانين القطاعية، على النحو المطلوب في الاتفاقية. وقُدّم مشروع القانون خلال دورة البرلمان الأخيرة في عام 2019 واجتاز قراءة واحدة. إلا أنه جرى حل البرلمان في أيلول/سبتمبر 2019 بسبب الدورة الانتخابية المعلقة.

### الحق في التنمية - تدابير التنفيذ العامة - (التوصيات 75-94 و 75-106 و 75-108)

106- تواصل حكومة جمهورية جزر مارشال وضع وتنفيذ سياسات إنمائية تستهدف التزاماتها في مجال حقوق الإنسان. وتروم تلك السياسات تحسين حياة جميع الناس في جمهورية جزر مارشال. ويعتبر وضع السياسات المتصلة بأهداف التنمية المستدامة أمراً أساسياً لتحقيق الأعمال الكاملة لحقوق الإنسان في جمهورية جزر مارشال.

107- وتعترف جمهورية جزر مارشال بضرورة بذل المزيد من الجهود لإعمال حقوق الإنسان إعمالاً كاملاً، ولا سيما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وتدعو جمهورية جزر مارشال المجتمع الدولي إلى المساعدة في تقديم الدعم التقني والمالي من أجل وضع وتنفيذ سياسات أهداف التنمية المستدامة في حكومة جمهورية جزر مارشال.

108- وبدأ مكتب السياسات الاقتصادية والتخطيط والإحصاءات في عام 2019 دراسة استقصائية لدخل وإنفاق الأسرة المعيشية. وأشرفت تلك الدراسة الاستقصائية على الاكتمال حالياً في مركزين حضريين رئيسيين (إيببي ومايورو) ويهدف مكتب السياسات الاقتصادية والتخطيط والإحصاءات إلى استكمال الدراسات الاستقصائية للجزر الخارجية بحلول أيار/مايو 2020 ونشر نتائج الدراسة الاستقصائية لدخل وإنفاق الأسرة المعيشية في ربيع عام 2021. وسيُوجَل تعداد السكان الوطني لعام 2020 إلى حين الانتهاء من الدراسة الاستقصائية لدخل وإنفاق الأسرة المعيشية. وستوفر الدراستان الاستقصائيتان الوطنيتان المعلومات من أجل مواصلة تنفيذ الالتزامات الوطنية.

109- وكما ذُكر من قبل، بلغت حكومة جمهورية جزر مارشال المراحل النهائية من استعراض خطتها الاستراتيجية الوطنية للفترة 2020-2030.

### العدالة النووية - الحق في التنمية (التوصيتان 75-110 و 75-111)

110- شهدت جمهورية جزر مارشال، لما كانت تحت الوصاية الاستراتيجية للأمم المتحدة، آثاراً خطيرة ناتجة عن 67 تجربة للسلاح النووي أجرتها الولايات المتحدة الأمريكية بين عامي 1946 و 1958. وكانت تلك الآثار بعيدة المدى، إذ شملت تشريد المجتمعات المحلية، وتدهور الصحة، والتلوث البيئي، وفقدان الهوية الثقافية.

111- وأنشئت اللجنة النووية الوطنية بموجب قانون اللجنة النووية الوطنية في 28 شباط/فبراير 2017 من أجل وضع استراتيجية وخطة عمل مفصلتين لتحقيق العدالة فيما يتعلق ببرنامج الولايات المتحدة الأمريكية للتجارب النووية الذي أُجري في جمهورية جزر مارشال وآثاره؛ وممارسة الرقابة العامة، حيثما كان ذلك مناسباً، على جميع الوزارات والمكاتب والوكالات الحكومية التي تضطلع بمسؤوليات في مجال معالجة عواقب البرنامج و/أو رصد آثار البرنامج أو تقييمها أو توثيقها أو التعامل معها بشكل آخر.

112- وأعدت اللجنة النووية استراتيجية للعمل المنسق في الفترة بين السنتين الماليتين 2020 و2023. وتقوم استراتيجية اللجنة النووية الوطنية للعمل المنسق على خمس ركائز رئيسية للعدالة النووية هي: (أ) التعويض، (ب) الرعاية الصحية، (ج) البيئة، (د) القدرات الوطنية، (هـ) التثقيف والتوعية. وتعتبر استراتيجية اللجنة الوطنية أداة لجميع المارشاليين، سواء كانوا يعيشون في الجزر أو في الخارج، لاستخدام الجهود الفردية والجماعية من أجل التصدي للدمار الناجم عن برنامج الولايات المتحدة الأمريكية لاختبار الأسلحة النووية في جزرنا. ويشكل أيضاً مورداً لشركائنا وأصدقائنا خارج جمهورية جزر مارشال لكي يفهموا آثار التجارب النووية التي ما زالت قائمة إلى اليوم وكيف يمكنهم أن يدعموا شعب جزر مارشال، بصفتهم حلفاء.

### تغير المناخ - الحق في التنمية (التوصيتان - 107-75 و 109-75)

113- لما كانت جمهورية جزر مارشال دولة جزرية منخفضة تتألف من جزر مرجانية (مجموعات من الجزر المرجانية الصغيرة الضيقة التي يزيد متوسط ارتفاعها بقليل عن متر واحد فوق مستوى سطح البحر)، فإن الآثار المتوقعة لتغير المناخ فيها، بما في ذلك ارتفاع مستوى سطح البحر، تطرح تهديدات هامة جداً لأمن المجتمعات المحلية والأمة بأسرها، بما في ذلك الآثار المترتبة على حقوق الإنسان الأساسية.

114- وساهمت حكومة جمهورية جزر مارشال في أول قرار لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة رقم 23/7 (آذار/مارس 2008) بشأن تغير المناخ وحقوق الإنسان، سواء بوصفها من مقدمي مشروع القرار أو كمقدمة لتقرير وطني.

115- واضطلعت حكومة جمهورية جزر مارشال بدور أساسي في التوصل إلى توافق في الآراء من خلال الدبلوماسية المناخية، بما في ذلك من خلال العمل مع تحالفات الدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها من البلدان الضعيفة وشبكات الشركاء الدبلوماسيين الواسعة. ويمكن للبلدان الصغيرة أن تضطلع بدور فريد في السياقات المتعددة الأطراف من أجل المساعدة على إيجاد أرضية مشتركة.

116- وفي أيلول/سبتمبر 2018، أصبحت حكومة جمهورية جزر مارشال أول دولة جزرية تطلق استراتيجية المناخ *تايل تيل إيو* (إضاءة الطريق) 2050، وهي استراتيجية مناخية طويلة الأجل لكي تصبح متعادلة من حيث الأثر الكربوني بحلول عام 2050. وتقوم لجنة *تايل تيل إيو* (إضاءة الطريق) بممارسة الرقابة على استجابة حكومة جمهورية جزر مارشال لتغير المناخ وللحد من مخاطر المناخ والكوارث من أجل رفاه شعبها. وتشمل تلك الاستراتيجية ضمان المشاركة الفعالة لأصحاب المصلحة الأكثر ضعفاً وتحكمهم في زمام الأمور ومعالجة قضايا حقوق الإنسان التي يواجهها هؤلاء السكان. ولا توجد إجابات واضحة أو سهلة بشأن المخاطر المعقدة التي يفرضها تغير المناخ، ولكن حكومة جمهورية جزر مارشال تواصل العمل من أجل التصدي لمخاطر حقوق الإنسان التي تفرضها التهديدات الناجمة عن تغير المناخ.

### خامساً - الإنجازات وأفضل الممارسات والتحديات والقيود

117- حققت حكومة جمهورية جزر مارشال العديد من الإنجازات الجديرة بالذكر منذ الجولة الأخيرة للاستعراض الدوري الشامل. ومن المعالم الرئيسية تعيين جمهورية جزر مارشال عضواً في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة (2020-2021).

118- وتشمل الإنجازات التي حُققَت في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها ما يلي: (أ) سن أو تعديل 11 تشريعاً؛ (ب) الانضمام إلى 4 معاهدات لحقوق الإنسان؛ (ج) الانضمام إلى 3 بروتوكولات اختيارية.

119- ولا تزال جمهورية جزر مارشال، شأنها في ذلك شأن العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية الأخرى، تواجه قيوداً وتحديات تفرضها التزاماتها في مجال حقوق الإنسان، ومنها: (أ) القيود المالية؛ (ب) الموقع الجيوسياسي لجمهورية جزر مارشال؛ (ج) ثغرات القدرات التقنية في مجال المعرفة والتدريب.

120- وتعمل حكومة جمهورية جزر مارشال على التصدي للعديد من تلك القيود من خلال ما يلي: (أ) مواصلة التماس المساعدة التقنية من الشركاء الخارجيين؛ (ب) العمل مع الشركاء بشأن تقديم التقارير بموجب المعاهدات، والتزامات التنفيذ، وبناء القدرات؛ (ج) تشجيع تعليم وتدريب جميع سكان جمهورية جزر مارشال لكي يبلغوا طاقاتهم الكامنة.

## سادساً – الأولويات والالتزامات الوطنية الرئيسية التي اضطلعت بها الدولة المعنية والتي تنوي الاضطلاع بها من أجل التغلب على تلك التحديات والقيود وتحسين حالة حقوق الإنسان في البلد

121- تواصل حكومة جمهورية جزر مارشال العمل مع الشركاء المانحين لوضع برامج ومشاريع تعالج الشواغل والالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان التي تؤثر على سكان جمهورية جزر مارشال. وتعمل مشاريع من قبيل مشروع النماء في مرحلة الطفولة المبكرة المتعدد القطاعات مع وكالات خارجية متعددة لضمان حصول حكومة جمهورية جزر مارشال على المساعدة المالية والتقنية المناسبة من أجل تنفيذ المشروع بفعالية. ولا تزال حكومة جمهورية جزر مارشال خلاقة ومتعاونة في جهودها الرامية إلى معالجة الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي.

## سابعاً – توقعات الدولة المعنية فيما يتصل ببناء القدرات وطلبات الدعم التقني إن وجدت والدعم الذي تلقتة

122- ترحب حكومة جمهورية جزر مارشال بالدعم الذي قدمه الشركاء في التنمية ووكالات الأمم المتحدة في مجال تعزيز وحماية وتنفيذ التزاماتها وتعهداتها في مجال حقوق الإنسان وتعرب عن تقديرها لهم. وأتاح الدعم الذي تلقتة من وكالات الأمم المتحدة لمختلف الإدارات الحكومية تنفيذ قواعد ومعايير حقوق الإنسان بشكل ملموس من خلال القوانين الوطنية والتشريعات والتقارير وحلقات العمل والتدريب والبحث.

123- ويعترف التقرير الوطني أيضاً بالمنظمات الإقليمية والمنظمات الدولية في منطقة المحيط الهادئ فيما يتصل بالالتزامات بموجب معاهدات حقوق الإنسان ويعرب عن تقديره لها. ويقر ذلك التقرير بالدعم الذي تقدمه أمانة منتدى جزر المحيط الهادئ، وجماعة المحيط الهادئ، ومنظمة أوكسفام في المحيط الهادئ، ومصرف التنمية الآسيوي، والبنك الدولي.

124- وتواصل جمهورية جزر مارشال التماس المساعدة من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدولية المذكورة من أجل مساعدتها على الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان، ولا سيما



في مجال الدعم المالي والتقني والتنسيقي. وتسعى جمهورية جزر مارشال إلى الحصول على مساندة المجتمع الدولي من خلال الدعم المالي والتقني.

## ثامناً – الالتزامات الطوعية

125- تشمل التعهدات القطرية التي تعترف حكومة جمهورية جزر مارشال بتقديمها إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة ما يلي:

(أ) مواصلة التقيد بأعلى المعايير في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان، في الداخل والخارج على حد سواء؛

(ب) الالتزام بأن ينظر مجلس الوزراء والبرلمان في أربعة صكوك معاهدات إضافية؛

(ج) مواصلة التعاون مع هيئات رصد المعاهدات، مع تقديم التقارير وتنفيذها في الوقت المناسب؛

(د) المساهمة في إصلاح نظام هيئات المعاهدات على الصعيد العالمي؛

(هـ) تعزيز التعاون والدعم لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، بما يشمل الاهتمام الذي أولي لتعزيز صندوق التبرعات الاستئماني الخاص بالمساعدات المالية والتقنية لدعم مشاركة أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية في أعمال مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة<sup>(1)</sup>.

## خاتمة

126- ترحب حكومة جمهورية جزر مارشال بفرصة استعراض الأقران سجلها في مجال حقوق الإنسان. وستواصل حكومة جمهورية جزر مارشال العمل من أجل الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها في مجال حقوق الإنسان. وستستمر في التماس المساعدة من المجتمع الدولي في مجال تنفيذ الالتزامات والمعايير المتفق عليها في مجال حقوق الإنسان.

(1) يمكن الاطلاع على قائمة كاملة بالالتزامات في وثيقة الأمم المتحدة A/74/334 التي تتضمن المذكرة الشفوية المؤرخة 23 آب/أغسطس 2019 الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من البعثة الدائمة لجزر مارشال لدى الأمم المتحدة.